E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2012/C.7/6(Part II)
28 September 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع السابع
عمّان، ١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية

تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس

موجز

تعقد اللجنة الفنية ثلاثة اجتماعات في فترة السنتين، واجتماعاً رابعاً عند الحاجة، بعد التشاور بين الأمانة التنفيذية للإسكوا ورئاسة اللجنة. وتعقد دوراتها مرة واحدة في السنوات التي تعقد فيها الإسكوا دورتها، ومرتين في السنوات الأخرى. وقد عقدت اللجنة اجتماعها السادس في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بحضور ممثلين عن البلدان الأعضاء في الإسكوا. وخلص المجتمعون إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، منها ما يتعلق بالمواضيع والقضايا المدرجة على جدول الأعمال، ومنها ما يتعلق بطبيعة عمل اللجنة والإسكوا وسبل تفعيله.

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذاً لتوصيات اللجنة الفنية في اجتماعها السادس.

التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس والإجراءات المتخذة لتنفيذها

أصدرت اللجنة الفنية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ختام اجتماعها السادس الذي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مجموعة من التوصيات والمقترحات، منها ما يتعلق بالمواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومنها ما يتصل بطبيعة عمل اللجنة وسبل تفعيله. وتستعرض هذه الوثيقة التوصيات الصادرة عن اللجنة والإجراءات المتخذة لتنفيذها.

التوصية (أ)

الأخذ بملاحظات البلدان الأعضاء وإدراجها في النسخة النهائية من الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة القواعد التي تحكم إعداد هذا الإطار في الأمم المتحدة، وموافاة أعضاء اللجنة الفنية بالنسخة المعدلة قبل مناقشتها في الدورة السابعة والعشرين للإسكوا.

متابعة التنفيذ

أدرجت الأمانة التنفيذية ملاحظات البلدان الأعضاء في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وأرسلت النسخة المنقّحة منه إلى البلدان الأعضاء لمراجعتها قبل مناقشتها وإقرارها في الدورة السابعة والعشرين للإسكوا (أيار/مايو ٢٠١٢).

التوصية (ب)

عقد الدورة السابعة والعشرين للإسكوا في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

متابعة التنفيذ

عقدت الإسكوا دورتها السابعة والعشرين في بيت الأمم المتحدة في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك على مرحلتين، الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وفي اجتماعات كبار المسؤولين، نظرت اللجنة في تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا الإدارة العليا، ومشروع الإطار الاستراتيجي لعمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ونظرت كذلك في طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة. وعلى المستوى الوزاري، عُقدت ثلاث حلقات حوار وزارية تناولت ثلاثة مواضيع هي: (١) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة؛ (٢) التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية؛ (٣) الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية للتمويل الشامل في منطقة الإسكوا. وفي ختام الدورة، اعتمدت اللجنة عددا من التوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين ومجموعة من القرارات التي تم رفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو الإحاطة علماً بها.

التوصية (ج)

الاتفاق على أن يكون الموضوع الرئيسي للدورة السابعة والعشرين للإسكوا "دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة".

متابعة التنفيذ

اعتُمد دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة موضوعاً رئيسياً للدورة السابعة والعشرين للإسكوا. كما عُقدت ضمن فعاليات الدورة حلقة حوار على المستوى الوزاري حول هذا الموضوع، وصدر عنها القرار ٣٠٤(د-٢٧) حول دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة الذي اعتمدته اللجنة ورُفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً به (يرد نص القرار ٣٠٤(د-٢٧) في تقرير الإسكوا عن دورتها السابعة والعشرين، ٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، E/2012/41-E/ESCWA/27/9/Report، المتوفر على: http://documents.un.org).

التوصية (د)

عقد حلقتي حوار على هامش أعمال الدورة السابعة والعشرين للإسكوا، إحداهما حول التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ على صعيد المنطقة، والأخرى حول التمويل الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل.

متابعة التنفيذ

عقدت اللجنة حلقتي حوار في إطار الشق الوزاري من أعمال دورتها السابعة والعشرين، الأولى تناولت التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية، وركزت على موقف البلدان العربية من محاور المؤتمر وأهدافه، كما جاء في الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقُدم خلال الحلقة عرض عن التحضيرات الجارية في المنطقة العربية، وما أسفرت عنه من نتائج، والنتائج المتوقعة من المؤتمر، والقضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية، والخطوات المتوقع اتخاذها بعد المؤتمر، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات بشأن تفعيل مشاركة البلدان الأعضاء في تحديد موقف منسجم يخدم مصالحها ومصالح المنطقة في هذا الحدث الهام.

واستعرض المشاركون في حلقة الحوار مضمون المسودة الأولية للوثيقة الختامية المتوقع أن تصدر عن مؤتمر ريو+٢٠، والتي تتفاوض الحكومات بشأنها. وقدّم خلالها موجز عن الآراء الواردة من البلدان الأعضاء ومختلف مجموعات البلدان، بهدف الخروج بآراء متجانسة بشأن الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والآليات المتاحة لتنفيذها. كما تناول المشاركون المقترح المتداول دولياً والمتعلق بوضع أهداف للتنمية المستدامة لاستكمال الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥.

أما حلقة الحوار الثانية، فتناولت الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية للتمويل الشامل في منطقة الإسكوا. وشدد المشاركون على أهمية التمويل الشامل بالنسبة للبلدان العربية، باعتباره من الوسائل الاستراتيجية

لمكافحة البطالة وتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتقليص الفوارق في مستويات الدخل. وتمحورت المناقشات حول العوائق التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل، ومنها غياب الاستراتيجيات الملائمة لإدارة التمويل الشامل حيث يتم اقتراح إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة من دون إعداد دراسات الجدوى الملائمة وتقدَّم طلبات الحصول على تمويل هذه المشاريع في أطر ضعيفة. وخلال المناقشات، أشار ممثلو البلدان الأعضاء إلى تجارب ومبادرات ناجحة في سن القوانين وإنشاء الصناديق ووضع الضوابط والحوافز الإدارية والمالية التي تشجع على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أشاروا إلى أهمية تقديم الرعاية الكاملة والحماية لهذه المشاريع لتفادي فشلها، وضرورة الحرص على استمرارها واستدامتها، وذلك عبر التعاون مع مؤسسات متخصصة تحتضن هذه المشاريع.

وأكد المشاركون على أهمية اعتماد خطط لتشجيع الابتكار والإبداع وتنفيذ المشاريع الرائدة في البلدان العربية، مما يعزز فرص نجاحها ويسهم في إزالة العوائق أمامها. وأوصى المشاركون بتمتين التعاون على المستوى العربي، وتعزيز مساهمة الصناديق العربية في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أن تشمل المشاريع القائمة على المعرفة.

التوصية (هـ)

التأكيد على ضرورة تحديد مواعيد الاجتماعات وإرسال الوثائق الخاصة بها، عبر البريد الإلكتروني، إلى البلدان الأعضاء قبل أربعة أسابيع من تاريخ عقد الاجتماعات والدورات، وذلك ليتسنى للوفود دراستها وإبداء الملاحظات عليها وتحميلها من موقع الإسكوا على الإنترنت.

متابعة التنفيذ

أخذت الأمانة التنفيذية هذه التوصية بعين الاعتبار عند الإعداد لجميع اجتماعاتها، وحرصت على إرسال الوثائق الخاصة بتلك الاجتماعات بالبريد الإلكتروني حيث كان ذلك متاحاً، في فترة لا تقل عن أربعة أسابيع من تاريخ انعقاد الاجتماعات. وضاعفت الأمانة التنفيذية جهودها في الفترة الأخيرة بهدف وضع جميع المعلومات والوثائق المتصلة باجتماعاتها على موقع الإسكوا على الإنترنت بشكل دوري ومستمر، وذلك لإفساح المجال أمام ممثلي البلدان الأعضاء للاطلاع على مضمونها ومراجعتها، تمهيداً لمناقشتها في الاجتماعات.

التوصية (و)

إعادة التأكيد على التوصية الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة الفنية والتي تنص على أن يقتصر فتح باب العضوية في الإسكوا على البلدان العربية دون سواها، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وغيرهما من المنظمات الإقليمية وطبقاً للإجراءات المتبعة في الإسكوا.

متابعة التنفيذ

في إطار سعيها إلى تعزيز قدرتها على دعم البلدان العربية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها والاستجابة لاحتياجاتها في شتى المجالات الإنمائية، وبهدف زيادة التنسيق والتكامل بين

البلدان العربية واتساق أهداف الإسكوا وأنشطتها ومشاريعها مع تلك التي تقوم بها جامعة الدول العربية ومكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الخليجي والمنظمات الإقليمية الأخرى، نظرت اللجنة في دورتها السابعة والعشرين في طلبات كل من الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضويتها.

وفي هذا الإطار، أصدرت اللجنة قراراً يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بقبول عضوية كل من هذه الدول. وقد اعتمد المجلس في دورته الموضوعية التي عقدت في نيويورك في شهر تموز/يوليو ٢٠١٢ القرار المتعلق بطلب كل من الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة.

التوصية (ز)

رفع مسودة مشروع قرار للدورة السابعة والعشرين للإسكوا حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر ريو+٢٠ بعد التنسيق مع الجهات المعنية في البلدان الأعضاء.

متابعة التنفيذ

أعدت الأمانة التنفيذية مسودّة مشروع قرار حول التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها. وقد اعتمدته الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين في القرار رقم ٣٠٥ (د-٢٧) (ويرد نصه في تقرير الإسكوا عن دورتها السابعة والعشرين، ٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، E/2012/41-E/ESCWA/27/9/Report، المتوفر على: http://documents.un.org).

التوصية (ح)

الطلب إلى الأمانة التنفيذية التنسيق الكامل مع البلدان الأعضاء المستضيفة لاجتماعات وأنشطة الإسكوا لتيسير مشاركة جميع وفود البلدان الأعضاء فيها، وتزويد ممثلي البلدان الأعضاء بالتأشيرات والتسهيلات اللازمة في الوقت المناسب لضمان مشاركتهم في جميع أنشطة اللجنة.

متابعة التنفيذ

تواصل الأمانة التنفيذية مبادراتها الهادفة إلى اعتماد ترتيبات واتفاقيات ثنائية من شأنها تحديد الآليات المناسبة لتنظيم التنسيق وتعزيزه مع البلدان الأعضاء المضيفة لاجتماعات وأنشطة الإسكوا بشأن مجمل القضايا الإدارية والمالية واللوجستية والموضوعية، وذلك لتسهيل وضمان مشاركة جميع وفود البلدان الأعضاء في هذه الأنشطة.